المركز الليبي للدراسات الأمنيه والعسكريه
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

تقدير موقف

[الجنوب الليبي حكم الجغرافيا ووطأة الأطماع الدولية]

7 ديسمبر 2022

يعتبر **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يرتكز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحاث والمهتمين.

Şişli / İstanbul
www.lcsms.info
info@lcsms.info
Facebook.com/lcsms.info
Twitter.com/lcsms_info
00905319471002

الجنوب الليبي حكم الجغرافيا ووطأة الأطماع الدولية

يمثل الجنوب الليبي تعقيدا أمنيا محوريا للبلاد، وذلك بحكم موقعه الجغرافي، موارده، وتركيبته السكانية، كما يحوي الجنوب عددا من المنشآت النفطية والعسكرية ذات الأهمية وهو ما يضعه في عين العاصفة السياسية التي تشهدها البلاد والمنطقة العربية منذ 2011، بالإضافة لما يمثله موقعه من أهمية أمنية وجيوسياسية لدول حلف شمال الأطلسي وغريمها التاريخي روسيا الاتحادية.

رغم محدودية تأثير مكونات الجنوب الليبي في المشهد السياسي المحلي، إلا أن الجنوب كموقع جغرافي يقع وسط عدد من الملفات الأمنية والسياسية الحساسة فبدءًا من الهجرة والطاقة، مرورا بالأمن الحدودي، التهريب ومكافحة الإرهاب، ووصولا إلى الموارد النفطية والمائية وما تلعبه من دور أساسي في التأثير على السياسات الدولية تجاه ليبيا، وهو ما يجعله ساحة صراع لمصالح القوى المتنافسة على المستوى الإقليمي والدولي وعرضة للاضطرابات الأمنية بشكل مستمر.

التحديات المحلية والاقليمية

الاضطراب الأمني الذي يشهده الجنوب ناتج عن عدد من الأسباب في صدارتها تفجر النزاعات السياسية والعرقية في عدد من الدول المجاورة، وارتفاع وتيرة التدخل الأجنبي في المنطقة المحيطة على المستوى الأمني والسياسي، وهو ما انعكس سلباً بالضرورة على الاستقرار الأمني والاجتماعي في الجنوب الليبي الذي يملك روابط ديمغرافية قبلية واقتصادية قوية بمحيطه الأفريقي جنوب الصحراء.

ورغم التحديات الإقليمية الأمنية المحيطة بالجنوب إلا أن العامل الأهم في زعزعة استقرار الجنوب وتردي أحواله المعيشية هو العزلة التي تفرضها القوى الوطنية عليه، فبالإضافة لمركزية الدولة على المستوى الإداري والبيروقراطي يتعرض الجنوب لإهمال مجتمعي وسياسي من قبل القوى الفاعلة التي ترى الدولة من خرم العاصمة طرابلس، وهو ما يدفع المكونات الاجتماعية للجنوب للهجرة نحو مدن الساحل خصوصاً في ظل التحولات الديموغرافية التي يشهدها الجنوب على خلفية انهيار الأمن الحدودي وما ترتب عليه من هجرة للمكونات السكانية من الدول المحيطة وتمدد نفوذ المجموعات المسلحة الأجنبية.

الإهمال المحلي أو الوطني لقضايا الجنوب يقابله اهتمام دولي متزايد بالمنطقة ومكوناتها، خصوصا بعد عودة موسكو للمشهد الأفريقي وتوظيفها للجنوب الليبي كمحطة عبور وقاعدة انطلاق لوجستية لمحطات أفريقية أخرى أبرزها: أفريقيا الوسطى، السودان ومالي، بالإضافة للنشاط التركي المتزايد على المستوى التجاري والسياسي والعسكري، وهو ما دفع أوروبا لتولي المنطقة مزيداً من الاهتمام في ظل تمدد خصومها فيها باعتبار أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية لها.

ويثير تمدد أطراف دولية منافسة في المنطقة مثل الصين، روسيا وتركيا مخاوف كبيرة في أوروبا التي تعتبر دول القارة مناطق نفوذ تابعة لها، وتجمعها بها روابط اقتصادية تاريخية قوية حيث تمثل مصدر أساسي للموارد الخام وأسواق استهلاكية للمنتجات الأوروبية. وفي ظل تساقط الأنظمة الأفريقية الموالية لأوروبا –خصوصا فرنسا- وانهيار الأمن الحدودي للجنوب الليبي وتحوله

لساحة إمداد وعمق لوجستي لعدد من الأطراف الدولية والإقليمية والمجموعات المسلحة، تتزايد المخاوف الأمنية الأوروبية من تحول المنطقة من منطقة نفوذ تاريخي إلى بؤرة تصدر القلاقل الأمنية والسياسية والاقتصادية للقارة العجوز.

الحلول الممكنة

والسؤال المطروح هنا، ما هي المقاربة السياسية والأمنية الأنسب لقضايا الجنوب الليبي في ظل متغيرات السياسة الدولية والأزمات الأمنية والجيوسياسية المحيطة به؟

على المستوى المحلي لابد أن تتحول مكونات الجنوب من عنصر خامل سياسياً ومشتت اجتماعياً إلى عنصر موحد يبحث عن مصلحة الإقليم ككل في إطار المصلحة الوطنية العليا، كما لابد أن ينأ بنفسه عن الاستقطاب السياسي الحاصل على المستوى الدولي والمحلي لخدمة مصالحه بأقل أضرار ممكنة، ثم الانطلاق بعد ذلك لمعالجة الملفات ذات البعد الإقليمي والدولي عبر التوصل لرؤية داخلية مشتركة وتقييم للموقف بين مكونات المنطقة وترتيب وتنظيم العلاقة مع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

بناء التوافق الداخلي حول مصلحة الإقليم هو نقطة الانطلاق لمعالجة الأزمات الأمنية والمعيشية والمخاطر المحدقة بالجنوب، فخطر التغيير الديموغرافي مثلا غير قابل للمعالجة في حال غياب أجهزة الدولة الأمنية على أعلى مستوى وهو ما بتطلب رؤية وموقف سياسي موحد من هذا التهديد.

وحدة الموقف السياسي القادرة على حشد الدعم الوطني لقضايا الجنوب تفتح المجال أمام الدولة الليبية لتوظيف المميزات الجغرافية للجنوب ومصالح الأطراف الدولية والإقليمية المتنافسة لخدمة المصلحة الوطنية، حيث تمثل ملفات الهجرة، الطاقة، أمن الحدود أوراق قوة تمنح الدولة القدرة على المناورة وتحقيق مكاسب سياسية مع المجتمع الدولي خصوصا في ظل حالة الصراع المهيمنة على الساحة السياسية الدولية وغياب موقف دولي موحد في عدد من القضايا الشائكة.

أخـــيرا فإن محاولة تحقيق الاستقرار تحتاج لأكثر من بناء توافق داخلي ومناورات سياسية فردية، فالتحرك في ظل الظروف المتوترة التي يشهدها المحيط الأفريقي، وفي ظل تعقيد شبكات المصالح الدولية والإقليمية، يجعل من المناورة الفردية أشبه بالسير في حقل ألغام وهو ما يؤكد ضرورة إيجاد مشروع وطني متكامل يسعي الي بناء الدولة مع تكوين تحالفات على المستوى الإقليمي خصوصا مع الدول الحدودية الجنوبية (تشاد، النيجر، السودان، الجزائر) وتفعيل الاتفاقيات الإقليمية فيما بينها للوصول الي الاستقرار والخروج من مصاف الدول الفاشلة.

7 ديسمبر 2022